جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

التجارة البينية للدول العربية والإسلامية : الملتقى الوطني حول

يوم 27 فيفري 2025

الاسم واللقب	عبد الله بن رضوان	عقبة سحنون
الرتبة العلمية	طالب دكتوراه	أستاذ التعليم العالي
البريد الإلكتروني	beradouane@gmail.com	
الجامعة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–	
محور المداخلة	التأصيل النظري للتجارة البينية	
عنوان المداخلة	علاقة التجارة البينية بالتنمية المستدامة	

ملخص :

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز علاقة التجارة البينية بالتنمية المستدامة في الدول العربية من خلال التطرق إلى مفهوم التجارة البينية والإشارة إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية ، بالإضافة إلى مفهوم التمية المستدامة وعلاقتها بالتجارة البينية العربية .

وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة البينية في المنطقة العربية تقوم بتنمية قطاعاتها الاقتصادية الحيوية حيث تمثل أكثر من 75 في المائة من أسواق التصدير لبعض الصناعات المحلية العربية. وحتى تستفيد من هذه المزايا لا بد من توسيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الحالية لتشمل مجالات جديدة تسهم في إتاحة فرص أفضل لوصول الصادرات العربية من خلال تعزيز ممارسات استدامة مجالات الطاقة والتجارة والصناعة والزراعة .

الكلمات المفتاحية : التجارة البينية ، التنمية المستدامة ، منطقة التجارة الحرة العربية .

تصنيف JEL : F14 ، Q01 ، F15

Abstract :

The research paper aims to highlight the relationship between intra-regional trade and sustainable development in Arab countries by addressing the concept of intra-regional trade and referring to the Arab Free Trade Agreement, in addition to discussing the concept of sustainable development and its connection to Arab intra-regional trade.

The study found that intra-regional trade in the Arab region contributes to the development of its vital economic sectors, representing more than 75% of export markets for some local Arab industries. To fully benefit from these advantages, the current Greater Arab Free Trade Area (GAFTA) agreement must be expanded to include new areas that enhance opportunities for better access to Arab exports by promoting sustainability practices in the fields of energy, trade, industry, and agriculture.

Keywords: Intra-regional trade, Sustainable development, Arab Free Trade Area

مقدمة :

يشهد العالم تطورات متسارعة في التكنولوجيا وانفتاحا على العالم ، مما سمح بظهور التكتلات الاقتصادية عبر مختلف دول العالم والتجارة الخارجية. وفي ظل توسع الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، أدركت الدول العربية أهمية هذه التكتلات ، فبادركت إلى إنشائها في إطار التعاون والتكامل العربي ، دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة خاصة مع توفر العديد من الخصائص الشكلية بينها كالموقع الجغرافي والعادات والدين والثقافة...، فأبرمت العديد من الاتفاقيات التجارية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام و البينية بشكل خاص، حيث أقامت الدول العربية منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 ؛ عددا من البنود التشريعية والمؤسساتية الرامية إلى تطوير العمل العربي بشكل عام والتجارة العربية البينية بشكل خاص.

إذ تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت الدول العربية إلى ترقيقها واعتبارها كمورد رئيسي للدول، وكمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم العلاقات العربية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للتجارة العربية البينية الاستفادة من مزايا وإمكانيات التجارة البينية في ظل التنمية المستدامة ؟

وكإجابة أولية عن الإشكالية نقترح الفرضية التالية:

- يمكن للدول العربية أن تحقق التوازن بين الاستفادة من إمكانات التجارة البينية وبين متطلبات التنمية المستدامة من خلال تعزيز ممارسات التنمية المستدامة في مجالات الطاقة والزراعة والتجارة والصناعة .

وبغية الإحاطة الشاملة بالموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لقدرته على توفير فهم دقيق وشامل للموضوع، حيث يتيح لنا وصف وتحليل التجارة البينية وإدراك العلاقة بينها وبين التنمية المستدامة .

وهدفت الدراسة بشكل أساسي إلى: تبيان مفهوم التجارة البينية والتنمية المستدامة وإبراز العلاقة القائمة .

المبحث الاول : مفهوم التجارة البينية :

يتناول هذا المبحث التطور التاريخي للتجارة البينية العربية ومفهومها بالإضافة إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية باعتبارها أكبر الاتفاقيات .

المطلب الأول : التطور التاريخي للتجارة العربية البينية

سعت الدول العربية منذ أوائل الخمسينات لإيجاد أشكال مختلفة من التعاون الاقتصادي والتجاري وذلك من أجل حماية مواردها وتطوير اقتصاداتها، وتحقيق المصالح المشتركة وتسريع النمو الاقتصادي والاستفادة من الميزات التي يحققها توسع السوق ضمن المنطقة العربية وفيما يلي عرض للخلفية التاريخية عن محاولات تحرير التجارة العربية: (بوحبل، صفحة 90)

- 7سبتمبر 1953 بجامعة الدول العربية: تم عقد أول اتفاقية متعددة الأطراف لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم التَّرانزيت؛

- 3جوان 1957 بجامعة الدول العربية : تم إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإقامة وحدة اقتصادية كاملة بشكل تدريجي؛
- 13أوت 1964 بجامعة الدول العربية: عقدت اتفاقية السوق العربية المشتركة لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفة على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص؛
- جانفي 1964 قرر المجلس الاقتصادي المغربي بإنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)؛
- 27فيفري 1981 بجامعة الدول العربية: إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي(التجارة العربية البينية)؛
- 25ماي 1981 أقر المجلس الاقتصادي الخليجي عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي والهدف منه قيام تجارة بين الدول الخليجية؛
- 17فيفري 1989 أعلن الرئيس المغربي عن توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي (UMA) لتشجيع حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات بين الدول الأعضاء؛
- 19فيفري 1997 تم إقرار منطقة تجارة حرة عربية كبرى من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ، "وتفترض المنطقة الحرة سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء " وقد وافقت أقطار الخليج الست على هذا المبدأ، أما البلدان الأخرى فقد قدمت كل منها قائمة بالسلع التي لا ترغب في تحريرها، وبالتالي فنجاح المنطقة يتوقف على عوامل عديدة ولا تتحقق إلا إذا نفذت الدول الأعضاء في المنطقة التزاماتها وبذلت المزيد من الجهود لتذليل مختلف العقبات.

المطلب الثاني: تعريف التجار البينية :

تعرف التجارة البينية بأنها حركة السلع والمنتجات والخدمات عبر حدود الدول ، وهي تشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة كما أنها من بين القطاعات الحيوية في الاقتصاد، وتعتير مؤشرا جوهريا على قدرة الدول إنتاجيا في الأسواق الدولية ، وقد تكون بين دول متجاورة يجمعها إقليم واحد أو حتى بين دول غير متجاورة يجمعها اقتصاد فريد . (تفالي بن يونس ، صافي أحمد ، 2021، صفحة 451)

كما تعرف أيضا بأنها النشاط التجاري الذي يتم بين دولتين أو أكثر ويشمل تدفق البضائع والخدمات ورأس المال بين الدول ، ويتم هذا التدفق عن طريق التبادل التجاري الذي يحدث بين الدول المتعاونة ، وتهدف التجارة البينية إلى تحسين اقتصاديات الدول المشاركة من خلال زيادة الإنتاجية والفرص الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي . (عارف حسن عبدالله الشعبي وآخرون، 2023، صفحة 551)

وتتضمن التجارة البينية عدة عناصر أساسية أبرزها : (عارف حسن عبدالله الشعبي وآخرون، 2023، صفحة 553)

السلع : تتمثل في المنتجات المختلفة التي تم تداولها بين الدول ويشمل ذلك المواد الخام والمصنعة والمنتجات الزراعية والصناعية والخدمات

الخدمات : تشمل الخدمات المالية والتأمينية والنقل والإتصالات والسياحة والتعليم والبحث العلمي

الرأسمال :يشمل ذلك الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والقروض والمنح والمساعدات الاقتصادية

العملات : تتمثل في الأموال التي يتم استخدامها في التداول التجاري بين الدول

الحركة العالمية للعمالة : يشمل ذلك العمالة المؤقتة والدائمة والمهاجرين واللاجئين والطلاب والأجانب

الحركة العالمية للتكنولوجيا والمعلومات : يشمل ذلك التبادل التجاري للبرمجيات والبيانات والأجهزة الإلكترونية والتقنيات المتقدمة والبحوث العلمية

المطلب الثالث : أهمية وأهداف التجارة البينية :

أولا : أهمية التجارة البينية العربية

لا تقتصر أهمية التجارة العربية البينية في تحويل الصادرات إلى إيرادات أجنبية تفي بحاجات الاستثمار والاستهلاك بل يمتد ويشمل وظيفة أخرى للتجارة الخارجية وهي الوظيفة الإنتاجية من خلال ماتنتجه فرص التصدير من إمكانيات لزيادة الإنتاج والدخل ويمكن توضيحها في النقاط التالية : (ثامر محسن ، عبيدة زهير ، 2021، صفحة 453)

- تنويع هيكل الصادرات الزراعية والصناعية حيث تشتد المنافسة في الأسواق الخارجية وتفاقم الإجراءات المالية؛
- تأمين وتشغيل الطاقات الإنتاجية التي أقيمت في الفترات السابقة التي تعاني فيها من التوقف لعدم وجود الأموال اللازمة لتواصل إنتاجها وهي تتمثل في مؤسسات النقل والتغليف والتسويق وغيرها ؛
- توفر إمكانية الاستمرار بنجاح في عملية التصنيع وتطوير الانتاج الزراعي حتي يمكن البقاء في الأسواق العربية ؛
- تحسين وتجويد الإنتاج من السلع الصناعية والزراعية المصنعة حتى يمكن إحلالها محل مثيلاتها من السلع الأجنبية ؛
- إيجاد آلية مناسبة لخلق فوائد للتبادل البيني عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية وتخطيط التشكيلة السلعية المناسبة ؛
- توسيع نطاق التبادل التجاري البيني حتى يشمل كل الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لتحقيق النتائج المرجوة والاستفادة من الفوائض الموجودة في الدول المختلفة ؛
- التنسيق الكامل بين الدول العربية في حجم النوعيات المنتجة تى لا تؤدي إلى الركود وتراكم السلع المعروضة ؛

ثانيا : أهداف التجارة البينية العربية :

يتمثل الهدف الرئيسي للتجارة العربية البينية في تحقيق التكامل العربي ، من خلال عدة أهداف فرعية : (ثامر محسن ، عبيدة زهير ، 2021، صفحة 454)

- ✓ جذب الاستثمارات العربية الأجنبية الموجه للتصدير أوالمصحوبة بالتكنولوجيا المتقدمة ؛
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة واستقطاب القوة العاملة العربية ؛
- ✓ تنمية الخدمات المساندة للتجارة والمرتبطة طبيعيا بمستوى معدلات التبادل التجاري مثل خدمات النقل والخزين والتسويق والترويج ؛
- ✓ تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للسلع العربية ؛
- ✓ زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من الصناعات التحويلية في المنتجات المصنعة الموجهة للتصدير بدلا من تصديرها في صورة مواد خام ؛
- ✓ زيادة الإيرادات التصديرية من النقد الحر الذي تزداد إليه الحاجة لتمويل الواردات من سلع وخدمات أساسية تنموية ولخدمة الدين الخارجي ؛
- ✓ التحقق من النتائج المترتبة على صعوبة التصدير للأسواق العالمية والأخرى بسبب اشتداد المنافسة أو الممارسات النقدية ؛
- ✓ المساعدة في دفع عملية تنويع الهياكل الإنتاجية للدول العربية عن طريق توسيع فرص التصدير تحقيقا للنتائج الاقتصادية المترتية عل الاعتماد الرئيسي على إنتاج وتصدير مجموعة محدودة من السلع الأولية ,

المطلب الرابع : أشكال التجارة البينية و اتجاهاتها .

تتنوع التجارة البينية بين السلعية والخدمية :

التجارة البينية الخدمية : تشمل التجارة الدولية كل الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم إلى أشخاص غير مقيمين، كما يقصد بها كل العمليات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم لأشخاص غير مقيمين من سياحة وخدمات أعمال تقليدية وترانزيت .ولتقديم هذا النوع من الخدمات تستغل الدولة عادة إرثها الحضاري من آثار وثقافة وجغرافية وطبيعة .وقد أصبحت الخدمات بكل مكوناتها صناعة قائمة بحد ذاتها، وتمثل المعرفة التكنولوجية أهم سلعة وأغلاها في تلك الصناعة. (الباجوري، 2019، صفحة 4)

أشكال التجارة البينية الخدمية :

ويمكن بيان الأشكال المختلفة للخدمات في ما يلي: (الباجوري، 2019، صفحة 5)

- تقديم الخدمة عبر الحدود السياسية للدولة : في هذه الحالة لا ينتقل أي من المنتج أو المستهلك، في حين تنتقل الخدمة من دولة إلى أخرى عبر الحدود السياسية للدول.

- تقديم الخدمة من حدود إحدى الدول الأعضاء إلى حدود أي دولة عضو أخرى ، مثل الخدمات الاستشارية والنقل الخارجي بأنواعه(البحري والجوي.)
- تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة :في تلك الحالة يتطلب الحصول على الخدمة انتقال الشخص غير المقيم إلى الدولة للحصول على الخدمة، أو أن قطاع الخدمات المقيم يقدم الخدمة إلى الشخص غير المقيم داخل الحدود السياسية للدولة مثل السياحة والتعليم والعلاج الطبي ونفقات البعثات الدبلوماسية والترانزيت.
- الحضور التجاري في الخارج: وينتقل فيها المنتج من دولة المستهلك من أجل تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة مثل انتقال رأس المال للاستثمار المباشر مثل إنشاء فروع البنوك وتقديم الخدمات البنكية.
- الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين :ويتم بقيام الخدمة بواسطة مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك من خلال حضور الأشخاص الطبيعيين من دولة عضو إلى داخل دولة أخرى عضو مثل خدمة العمل والخبراء .

ثانيا : اتجاهات التجارة البينية العربية

يقصد باتجاهات التجارة العربية البينية محاولة التعريف بالمسارات التي تأخذها حركة التبادل فيما بين الدول العربية أي العمل على تصوير حركة تدفق السلع فيما بينها من خلال مايلي : (خليل، 1998، صفحة 11)

- اتجاه الصادرات البينية فيما بين بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ؛
- اتجاه الصادرات البينية فيما بين بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبقية البلدان العربية ؛
- اتجاه الصادرات البينية فيما بين بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والبلدان العربية ؛
- اتجاه الصادرات البينية فيما بين بقية بلدان الدول الغربية وبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛
- اتجاه الصادرات البينية فيما بين بقية البلدان العربية ؛
- اتجاه الصادرات البينية فيما بين بقية البلدان العربية والبلدان العربية .

المطلب الخامس : اتفاقية التجارة الحرة العربية :

تطرقنا على وجه الخصوص إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية لأنها أكبر الاتفاقيات بتناول الإطار القانوني والأهداف العامة (محمود بيبيلي ، هاجر بغاصة ، 2008، صفحة 6)

الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تضمن عدداً من الوثائق قانونية واللجان التي تنظم العمل ضمن منطقة التجارة وهي:

أ- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري البيني بين الدول العربية

ب- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري البيني بين الدول العربية

ت- لجان التنفيذ

ث- قواعد المنشأ للسلع العربية

الأهداف العامة للاتفاقية:

نصت وثيقة الاتفاقية على أنه يجب أن تكون الاتفاقية محققة للأهداف التالية عند التحرير التجاري الكامل بين الدول العربية وهي:

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتفاقية
- التكامل من حيث الإنتاج حسب الميزة النسبية
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للاستثمار
- الاهتمام بمعايير الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية
- خلق وحدة اقتصادية متكاملة (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية)

أما البضائع العربية التي أعفيت من الرسوم الجمركية وغير الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بموجب الاتفاقية فهي:

- الإنتاج الزراعي والحيواني
- الخامات المعدنية وغير المعدنية
- المنتجات نصف المصنعة والمتضمنة في القائمة المصدقة من المجلس الاقتصادي فيما إذا أعتبرت بضائع صناعية البضائع المنتجة من قبل المشاريع العربية المشترآة المؤسسة في إطار الجامعة العربية أو المنظمات العربية التي تعمل في إطارها.

ثانيا : قراءة في اتفاقية التجارة الحرة العربية : (صبري حسن، 2022، صفحة 12،13)

تنظّم اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1998 ، التجارة بين البلدان العربية وتيسيرها. حيث بلغت حصة التجارة البينية في المنطقة العربية 14في المائة من مجموع الصادرات في الفترة - 2022 2023، كما زادت حصة تجارة المنتجات غير النفطية وغير الغازية فيما بين البلدان العربية زيادة كبيرة لتصل إلى 32.7 في المائة.

ركزت الاتفاقية على تيسير وتطوير التجارة بين الدول العربية، واتفق أعضاء الاتفاقية على القضاء على الحواجز غير الجمركية من ضمنها الحواجز الإدارية والنقدية والمالية والفنية وتخفيض الرسوم الجمركية سنويا لمدة عشر(10) سنوات تخفيض سنوي بنسبة ٪ 10 من عام 1998 إلى عام 2003 و٪ 20 في عامي 2004 و 2005 ، حتى الوصول إلى منطقة تجارة حرة عام 2007 ، وعلى الرغم من ذلك، قررت القمة العربية عام 2002 الوصول إلى تخفيض بنسبة ٪ 100على الرسوم الجمركية عام 2005 بدلا من عام2007 ومنح الدول الأعضاء الأقل نموًا معاملة تفضيلية.

بالرغم من أن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى تشارف العقد الثالث، إلا أن زيادة فعالية المنطقة وتعزيز دورها في زيادة حجم المبادلات التجارية العربية البينية ورفع معدلاتها يتطلب استكمال بعض الجوانب القانونية وخاصة تلك

المتعلقة بالاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، ومجال حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات في الدول العربية .وفي مجال التعاون الجمركي شهد بداية عام 2022 تصديق المملكة المغربية على اتفاقية التعاون الجمركي العربية ليبلغ بذلك عدد الدول الموقعة 7 دول عربية هي المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ودولة فلسطين ودولة قطر وجمهورية مصر العربية؛ بالإضافة للتوقيع الحديث للمملكة المغربية، وينتظر إيداع مملكة البحرين وثائق التصديق لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ خلال عام 2022. هذا كما اكتسب التعاون العربي بعدا جديدا بدخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ اعتبارا من 14 أكتوبر 2019 ، وتسري الاتفاقية في خمس دول عربية هي المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان .

إن واقع الحال يشير إلى أن حجم التجارة العربية البينية يمثل 13.8 % في حجم التجارة العربية الإجمالية، إضافة إلى عدم مواكبة التطورات في حجم التجارة العربية البينية لانعكاسات مراحل التحول التي شهدها النظام التجاري العالمي، كما أن الأُطر العربية الرامية إلى تعزيز التجارة العربية البينية لم تدخل في أغلبها حيز التنفيذ،

فمعظمها لا تزال محل نقاش وبحث، وتحتاج إلى مزيد من الجهد لترتقي لمستوى أعلى في ترتيب أولويات صانعي السياسات ومتخذي القرار في الدول العربية .

ويجب الإشارة أنه برغم عيش العالم بأكمله خلال الأعوام القليلة الماضية أزمة عالمية تمثلت في وباء كورونا الذي كان له تداعياته السلبية على الاقتصادات العربية بكل تأكيد، فقد بلغ حجم التجارة السلعية الإجمالية العربية خال عام 2021ما قيمته 1,849 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 1,502 مليار دولار أمريكي في عام 2020 ، أي بنسبة نمو بلغت 23.1في المائة، وذلك عكس توقعات المنظمات الدولية بأن يكون النمو متواضعا خلال عام 2021 جراء تداعيات تفشي وباء كوفيد 19 .، إلا أنه كان للجهود الدولية لاحتواء الأزمة بما في ذلك تطوير اللقاحات وتوزيعها آثار واضحة على سرعة التعافي الذي كان أسرع من المتوقع .ظهرت آثار ذلك التعافي بشكل خاص على قطاع التجارة الخارجية منذ نهاية عام 2020، بالرغم من ارتفاع كلفة الشحن الدولي وتباطؤ سلاسل الإمداد والتوريد، فشهدت الصادرات العربية الإجمالية ارتفاعا بنحو 37.4 % في عام 2021 لتصل إلى قيمة 1,038 مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمة755 مليار دولار في عام 2020، كما شهد أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية ارتفاعا أقل من ارتفاع الصادرات في عام 2021 لتبلغ ما قيمته 810 مليار دولار أمريكي مقارنة مع نحو746 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بنسبة ارتفاع قدرها1 .% 8.6 بالنسبة للتجارة السلعية العربية البينية، فقد شهدت تحسنا في عام 2021 نتيجة التخفيف النسبي للقيود المفروضة للتغلب على جائحة كوفيد- 19 ، وأثر ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، وكذا بدء تعافي الأنشطة الاقتصادية وأثرها على زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية .

المبحث الثاني : مفهوم التنمية

إن التنمية عملية معقدة مركبة تتضمن العديد من التغيرات ، فإن انجازها يتطلب توافر عدة مقومات ، وإلا تعثرت عملية التنمية ، فالتنمية الاقتصادية تتطلب بيئة سياسية مستقرة وصالحة ، ونفس الحال في البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة

قبل الخوض في تعريف التنمية المستدامة وجب تعريف التنمية أولا لغويا واصطلاحا ثم في الإسلام ثم التنمية المستدامة

أولا : تعريف التنمية

التنمية لغة : معناها "النماء " أي الازدياد التدريجي . يقال نما المال نموا أي تراكم وكثر .

أما **اصطلاحا** بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، هناك اختلاف بين مفهوم النمو Crissant والتنمية Development . فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل معتمد من قبل المجتمع أو الدولة . أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في غطار خطط مدروسة ، وفي حدود فترة زمنية معينة . (العسل، 1416 هـ / 1996 م، صفحة 56)

أما التنمية في المفهوم الاقتصادي : الاستخدام الأمثل لموارد الطبيعية والبشرية لغرض تحقيق زيادات مستمرة في الدخل تفوق معدلات النمو السكاني . (الصالح، 1432هـ/2011م ، صفحة 135)

أما التنمية في الإسلام :

حظيت التنمية باهتمام كثير من المفكرين والفقهاء المسلمين الذين أظهروا أنها ليست عملية إنتاج فحسب ، وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع ، وأنها ليست عملية مادية فحسب ، وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الفرد وتقدمه في المجالين المادي والروحي (العسل، 1416 هـ / 1996 م، صفحة 64)

ثانيا : تعريف التنمية المستدامة :

هناك بعض التعريفات المتاحة لمفهوم التنمية المستدامة، نذكر منها (مدحت ابو النصر،ياسمين مدحت محمد، ط1 / 2017 بتصرف، صفحة 81):

تعريف وفاء أحمد عبد الله :(1983) التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.

في هذا التعريف ركز على استخدام تكنولوجيا البيئة لتحقيق التوازن بين بناء وهدم الموارد الطبيعية

تعريف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية :(1987) التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها .

في هذا التعريف أشار إلى إشباع الاحتياجات قدر الحاجة بدون إسراف ولا تبذير.

تعريف سحر قدري الرفاعي :(2009) التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المؤاءمة بين أركانها الثلاث :البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية .

في هذا التعريف ركز على تحقيق التوافق بين أركان التنمية المستدامة من بشر وموارد بيئية وتنمية اقتصادية .

تعريف ماهر أبو المعاطي (2014) التنمية المستدامة : هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

في هذا التعريف لخص التنمية المستدامة في الإنسان بتنميته وتمكينه بصفة مستمرة في إطار التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

تعريف محمد كامل شرقاوي :(2014) التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة .
أشار هذا التعريف إلى الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني وفق الإمكانيات المتاحة في حدها الأعلى .
ثالثا : أهداف التنمية المستدامة حسب منظمة الأمم المتحدة (1987) : (مدحت أبو النصر ، ياسمين مدحت محمد ، التنمية المستدامة (مفهومها ، أبعادها ، مؤشراتها) ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2017 ، ص 88)
تتمحور أهداف التنمية المستدامة حول : النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ضمن مبدأ العدالة والرشاد

كما حاول ماهر أبو المعاطي (2014) رصد أهداف التنمية المستدامة بشكل تفصيلي كالتالي (مدحت ابو النصر،ياسمين مدحت محمد، ط1 / 2017 بتصرف، صفحة 90) :

1-المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معاً على المدى البعيد، مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة لتلك الموارد؛

2-تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية معتمدة على التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني؛

3-تحقيق مزيد من العدالة للفئات الأكثر حرماناً أو المتعرضة للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة والعمل على منح القوة أو تمكين الإنسان مع إعطاء اهتمام لكل من الإنسان وبيئته والعلاقات بينهما؛

4-تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الإنسان بطريقة أساسية في إحداث التغيير المرغوب في شخصيته أو في البيئة أو في كليهما؛

5-اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات بما يمكنها من أن تكون مبدعة وقادرة على استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع وجهود المورد البشري؛

6-المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية مع المساهمة في توفير قدرات إدارية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتنفيذ وتقويم سياسات التنمية في المجتمع حاضراً ومستقبلاً؛

7-تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحضارة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك.

المطلب الثاني : عناصروخصائص التنمية في المفهوم الإسلامي :

يحدد الأستاذ خورشيد المفهوم الإسلامي للتنمية في الآتي: (خبابة، 2014، صفحة 75)

- المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن ، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معا ، ويلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق تام وتناغم .
- الجهد التنموي يهتم بالإنسان ، وهذا يعني أن التنمية موجهة للإنسان ولترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئة المحيطة به .
- عملية التنمية في المفهوم الإسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد ولا يقتصر على جانب دون الآخر، والإسلام يسعى إلى إحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة .
- الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية ، وهذا ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية في إطارها التطبيقي .
- الاستخدام الأمثل للموارد ، وتحقيق التوزيع المكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق .

وبذلك تصبح التنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي تنمية الأفراد والمجتمعات ماديا وروحيا وأخلاقيا ، مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : خصائص التنمية الإسلامية :

تتميز التنمية الإسلامية بعدة خصائص أهمها : الشمول ، التوازن ، الواقيعة ، العدالة ، المسؤولية ، الكفاية، الإنسانية (العسل، 1416 هـ / 1996 م، صفحة 71.77)

الشمول : يسعى الإسلام في منهجه لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال وضع أفضل الأنظمة لتوزيع الموارد الاقتصادية إنتاجا واستهلاكا بين جميع الناس من غير تفرقة جنسية أو لونية أو دينية ،بهدف إقامة عدالة اجتماعية شاملة ،تتساوى وتجمع بين المادة والروح .

التوازن : يحث الإسلام على العمل وعلى زيادة الإنتاج وتحسينه ، وهو في الوقت نفسه يدعو إلى العدالة في التوزيع . فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو سبيل للاحتكار يبغضه الإسلام ، وعدالة التوزيع دون إنتاج هو باب للفقر يرفضه الإسلام، فهو يضمن حد الكفاية لكل فرد حسب حاجته . فمبدأ التوازن يقتضي أن تتوازن جميع متطلبات التنمية .

الو اقعية : هي النظر إلى المشكلة من جميع جوانبها ودراسة أبعادها وايجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم ، وتقابلها المثالية التي تسعى إلى معالجة المشكلة بتصورات تكون في كثير من الأحيان بعيدة عن إمكانية التطبيق في الواقع .

وتتضح واقعية الإسلام ومثاليته في نفس الوقت بالكيفية التي عالج بها مشكلة الفقر والتباغض القائم بين الأغنياء والفقراء ، فقد أعطى للفقراء حقا معلوما في أموال الأغنياء ، ومشكلة الفوارق الاجتماعية وفرض الزكاة وشرع الكفارات ، ورغب في أعمال الخير كالوقف والوصية والنذور والصدقات .

العدالة : أقام التشريع أحكامه على أساس مبدأ العدل بين الناس ، وحرص على تحقيق العدالة في جميع المسائل بين الناس ، ففي مجال الجباية فرض الإسلام على الأغنياء مقدارا محدودا عادلا من المال يكفي للفقراء ولا يلحق ضررا على الأغنياء في أموالهم ، كما أوجبت الشريعة الجزيةعن رؤوسهم للذميين والخراج عن أراضيهم للدولة الإسلامية .

المسؤولية : تتحدد المسؤولية في الإسلام في ثلاث جوانب هامة :

مسؤولية الفرد تجاه نفسه

مسؤولية المجتمع عن بعضه بعضا

مسؤولية الدولة عن الفرد والمجتمع

الكفاية : لقد قدر الفقهاء النفقة أنها بمقدار الكفاية بحيث يتهيأ للإنسان عيشا كريما .

الإنسانية : إن غاية التنمية في الإسلام إنسانية الإنسان ليكون محررا مكرما يعمر الدنيا ويحييها بالعمل الصالح فيكون بحق خليفة الله في أرضه .

المطلب الثالث : متطلبات عملية التنمية :

التنمية في مفهومها الصحيح عملية تطوير جذري شامل يتعدى بيئة الإنسان إلى ذاته وداخله وتتضمن – كما سبق القول – تحرير الإنسان من الفقر ومن الخوف، وتأمينه على كل مقومات حياته، وترقيتها وتحسينها، وفي ضوء هذه الطبيعة الشاملة فإنه يتطلب توفير العديد من المتطلبات التي هي بمثابة أوضاع ضرورية وشروط جوهرية، لإمكانية إنجاز هذه العملية " (دنيا، 2002، صفحة 233 .242 بتصرف)

- **السياسة الرشيدة** : بالرغم من سيطرة البعد الاقتصادي في عملية التنمية إلا أنه قد وجد من الاقتصاديين من نادي بأهمية وخطورة البعد السياسي، مشدداً على أن تواجد النظام الرشيد بعد شرطاً ضرورياً لإنجاز هذه العملية حيث إن التنمية في جوهرها ما هي إلا تفاعل إيجابي بين الحكومة وبين مجتمعها ، وبغير حكومة صالحة أو شعب صالح لن يكون هذا التفاعل، ومن ثم لن تكون تنمية .
- **المتطلبات الاجتماعية** :

لسنا في حاجة إلى التأكيد على البعد الاجتماعي للإنسان، فإن وجود هذا البعد أكد من أي تأكيد، والذي نود التذكير به، أن ما يعايشه الإنسان من أعراف وتقاليد وقيم وأفكار ومؤسسات وأنظمة وعلاقات اجتماعية، كل ذلك إنما يمارس أثاره الجذرية والتكوينية على تفكيره ووجدانه ونزوعه وسلوكه، وشتى جهوده

وحيث إن المشروعات الإنمائية، إنتاجية كانت أو خدمية إنما هي في النهاية جهد إنساني، فإن معنى ذلك كله أنه لا يتصور قيام تنمية حقيقية للإنسان، ولما في يديه من أموال في غيبة هذا البعد الاجتماعي، وفي هذا المعنى يقول كينت باولدنج : ((إن العلاقات الإنسانية تفترض محيطاً ناعماً من الاحترام المتبادل، والثقة. والاتصال السهل، وإن السوق لا يمكن أن توجد دون هذه الروابط الاجتماعية والنفسية التي تربطنا، ولو فرضنا جماعة من الناس الاقتصاديين فقط، فإنه يستحيل عليهم أن يتاجروا فيما بينهم)).

- **المتطلبات العقدية والفكرية** :

إذا كان كل جهد يحتاج العقيدة فإن ذلك يصدق بالأولى على الجهود الإنمائية، التي لا يتأتى لها الوجود بما تتضمنه من مكابد وتضحيات، وما تستهدفه من طموحات وأمال، دون تواجد عقيدة تدفع الإنسان دفعاً إلى بذل هذه الجهود بأعبائها الجسام.

ولا أدل على ذلك من فعل الإسلام بأمة العرب، وكيف أحالهم من مجتمع هش فقير متخلف كنسول لاء إلى مجتمع على متقدم منتج جاد، يقود العالم في كل المجالات، وعلى الساحة الغربية نجد العقيدة المسيحية في بعض مذاهبها، خاصة المذهب البروتستانتي كانت وراء التقدم الاقتصادي الذي تم في الغرب". والإسلام قدم لنا العقيدة الصالحة بل المؤسسة للحياة الطيبة في الدنيا والآخرة، وذلك بما انطوى تحتها من مبادئ وما رسخته من قيم مثل استخلاف الإنسان في الأرض وملازمة العمل والإيمان، وتحميل المجتمع الإسلامي مسئولية القيادة والقيومية على بقية المجتمعات يأمرها بالمعروف

وينهاها عن المنكر، وجعل عمارة الأرض من أهم شعب وأبعاد العبادة وطاعة الله تعالى، والاعتراف المتوازن بكل من المسئولية الفردية والمسئولية الجماعية إلى غير ذلك من القيم والمبادئ التي لا غنى عنها لقيام تقدم اقتصادي واجتماعي صادق وحقيقي"، وليس مجرد رخاء زائف او طغيان مادي محكوم عليه بالانهيار والزوال .

- **المتطلبات الاقتصادية :**

إن من اليسر والسهولة توافر المتطلبات الاقتصادية، بينما عدم توافر هذه المتطلبات يعوق بصورة أساسية توفر المتطلبات الاقتصادية، ولو فرضنا جدلاً أنها قد توافرت كلاً أو جزءاً فإنها لا تغني شيئاً في عملية التنمية، ومرجع ذلك اعتبارات عديدة يمكن التعبير عنها في المقولة ، التي بانت تمثل حقيقة راسخة لدى علماء التنمية، وذلك أن التنمية لا تتوقف على تواجد الثورة والموارد، بل تتوقف على مقدرة الإنسان على إيجادها. والمتطلبات غير الاقتصادية تتعامل كلها مع الإنسان، تكويناً وتشكيلاً، أي أنها بعبارة أخرى تتعامل مع صانع التنمية.

ومن زاوية المسئولية عن عملية التنمية وإنجازها، قد يكون من المفيد تقسيم المتطلبات الاقتصادية وتصنيفها إلى متطلبات مباشرة، ومتطلبات غير مباشرة. أما المتطلبات المباشرة فيمكن النظر إليها على أنها تمثل الجهود المباشرة في عمليات التنمية، مثل ممارسة النشاط الإنتاجي السلعي، والخدمي من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات .... إلخ.

كما تتمثل في المدخلات النهائية لهذه الجهود من مدخرات واستثمارات وطاقات، وخبرات وبعبارة أخرى فإن الجهد الإنمائي إذ يترجم في النهاية في العديد من المشروعات التي تقوم بدورها على عناصر الإنتاج المختلفة، فأنه يعكس لنا في صورته ومرحلته هذه المتطلبات الاقتصادية المباشرة. بينما تتأثر المتطلبات الاقتصادية غير المباشرة في العوامل والعناصر التي تحدد وتؤثر تأثيراً جوهرياً في هذه المتطلبات المباشرة مثل البنية الأساسية. والمرافق العامة، وكذلك الأجهزة، والمؤسسات، والسياسات التمويلية، والإستثمارية والتي تتحكم في المتطلب المادي المباشر للتنمية، والمتمثل في توافر القدر الكافي من أموال التمويل وأجهزة الاستثمارات.

في ضوء هذا التصنيف التقريبي يسهل علينا تحديد المسئوليات والاختصاصات.

المتطلبات الاقتصادية المبادرة هي في المنظور الإسلامي من اختصاص وحق ومسئولية الأفراد وليس للدولة أن تنازعهم في ذلك، وليس عليها تحمل ذلك نيابة عنهم، بل لها وعليها أن تجبرهم وتحملهم وتدفعهم دفعاً على القيام بذلك، بما لديها من وسائل، وما لها من صلاحيات منحها لها الشرع، بعد استنفاذ كل وسائل الحض والترغيب، يقول ابن حزم : " ويأخذ السلطان الناس بالعمارة وكثرة الغراس، ويقطعهم الإقطاعات في الأرض الموات، ويجعل لكل أحد ملك ما عمره ويعينه على ذلك . أما المتطلبات غير المباشرة، فتلك هي مسئولية الدولة ، لا يعنيها من القيام بها أي شئ فهي مطالبة بتوفير الهياكل الأساسية على اختلاف أنواعها من طرق وجسور، وقوى ومياه وصرف صحي، ومواصلات، واتصالات، ومدارس ومستشفيات ومراكز بحوث إلى غير ذلك، كما أنها مطالبة، بتعزيز وتحفيز وترغيب الأفراد، في القيام بتوفير الحجم الأمثل من المدخرات، ودفعها إلى تيارات الاستثمار، وذلك من خلال ما تسنه من أنظمة، وتشريعات، وما ترسمه من سياسات تمويلية واستثمارية، تجعل الأفراد يقبلون بكل جدية وفاعلية على عمليات التمويل والاستثمار .

المطلب الرابع : علاقة التجارة البينية بالتنمية المستدامة :

أصبحت التنمية المستدامة همّا عالميا، مما دفع الأمم المتحدة إلى إعلان أهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030، وهل يمكن أن تسهم التجارة البينية في تحقيق التنمية المستدامة أم لا؟ والواقع أنه ما كان يمكن الربط بن التجارة البينية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لولا ما توافق عليه العالم في يوليو 2015 ، من خلال إعلان الأمم المتحدة لخطة أديس أبابا لتمويل أهداف التنمية المستدامة، فهذه الخطة كفلت ولوعلى المستوى النظري، ضرورة الربط بين تحرير التجارة البينية وبين التنمية المستدامة، وحثت كل دولة على مراعاة ذلك في تجارتها البينية مع غيرها، بحيث تكفل القضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسن وشروط العمل والإنتاج؛ وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لتحقيق الأهداف السبعة عشر، كما حثت الدول الكبرى على ضرورة مساعدة وتمويل الدول النامية ومتوسطة النمو على تحقيق هذه الأهداف . (صبري حسن، 2022، صفحة 28،29)

وعلى صعيد الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية، فقد مثل نصيب التجارة البينية للنفط الخام خلال عام 2021 حوالي % 4.1 من متوسط قيمة التجارة البينية العربية .وفيما يتعلق بمكونات التجارة البينية غير النفطية، فقد استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، تلتها مجموعة السلع الزراعية .

ويعكس حجم التجارة العربية البينية المقدر ب % 13.8 من حجم التجارة العربية الإجمالية ، والتي تسبب فيها عدد من المعوقات حاولت الاتفاقيات التجارية العربية حلها.

وسنركز اهتمامنا على الطاقة والتجارة والزراعة والصناعة من أجل تحقيق الإستدامة

الطاقة :

تعد المنطقة العربية مصدرا مهما لمنتجات الطاقة، ومعظمها من النفط الخام والغاز الطبيعي .وقد أثر انخفاض أسعار النفط الخام نسبيا في عام 2023 بنسبة 10 في المائة، بمتوسط 83 دولار للبرميل، وانخفاض أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 63 في المائة عن مستوياتها في عام 2022 ، على القيمة الإجمالية لصادرات المنطقة.

ونظر لأن قرابة نصف بلدان المنطقة غنية بموارد النفط والغاز، فإن صادراتها منهما تمثل مجتمع في المتوسط 60 في المائة من مجموع صادرات المنطقة

إن الطاقة من العناصر المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تشكل إمداداتها عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الإستقرار والنمو ، مايوفرفرص العمل وتحسين مستوى المعيشة ويحد من الفقر . إن تعزيز برامج الطاقة بغرض انتشارها بشكل مقبول اجتماعيا وبيئيا هو أحد الدعائم الأساسية لتحقيق أهداف الالفية الثالثة ،وذلك من خلال استخدام الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة . (الكبيسي، 2019، صفحة 196)

التجارة المستدامة :

تؤدي التجارة دورا مهما على صعيد التحول نحو اقتصاد مستدام وذلك من خلال تيسير فتح اسواق جديد للسلع والخدمات الخضرا ء ، ويمكن لزيادة الطلب على المزيد من المنتجات المستدامة أنيؤدي على نشوء أسواق جديدة للشركات التجارية التي تطبق ممارسات إنتاج مستدامة ، وهو ما سيؤدي إلى زيادة مسارات العوائد ونشوء فرص عمل جديدة مع خفض استخدام واستنفاد الموارد وخفض معدل التلوث . (الكبيسي، 2019، صفحة 211)

وفقا للاتجاهات العالمية واحتياجات الأسواق، تشير الإحصاءات التجارية الأخيرة في المنطقة العربية إلى تفضيل متزايد لاستيراد منتجات التكنولوجيا الخضراء مثل المنتجات المتعلقة بالطاقة الشمسية، والسيارات الكهربائية، وحلول مصابيح الإنارة ذات الصمام الثنائي الباعث للضوء LED الموفِّرة للطاقة .وتقلل هذه التقنيات الخضراء من النفايات والانبعاثات، وتحافظ على الموارد من خلال تعزيز كفاءة الطاقة، وتعزِّز ممارسات الاستهلاك المستدامة .

الزراعة المستدامة :

كانت فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة إحدى الأفكار التي تبلورت في الثمانينات ، استجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية الوطنية والدولية ينبغي أن تنطوي على مجموعة من المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية – الثقافية أوسع نطاقا من المجالات التقليدية للإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي . وقد اتضحت أهمية فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة ، وتأكدت في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريودي جانيرو عاصمة البرازيل 1992 م . فالزراعة تؤثر اقتصاديا على مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى بالمجتمع ومن مهامها الإسهام في الناتج القومي وتوفير الأيدي العاملة وتمويل القطاعات الأخرى وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتوفير المواد الخام للقطاع الصناعي وتحقيق التكامل بين القطاعات الريفية وقطاعات الاقتصاد الأخرى . (الكبيسي، 2019، صفحة 201)

تعدصناعات المنتجات الزراعية، والأغذية المصنعة، والمستحضرات الصيدلانية، والمعادن الأساسية من بين القطاعات الاقتصادية الوطنية التي تشهد نموا بفضل التجارة البينية الإقليمية .وعلى سبيل التوضيح، تصدر صناعة المعادن المصرية 37في المائة من مجموع إنتاجها داخل المنطقة، بينما تصدِّر المملكة العربية السعودية 27 في المائة منه داخل المنطقة.

وتمثل حصص الصادرات الزراعية من الأردن ولبنان والسودان الموجَهة إلى الأسواق العربية 85 في المائة و 75 في المائة و 61 في المائة من مجموع الصادرات الزراعية لكل منه .

الصناعة المستدامة : يقصد بها تلك الأنشطة الصناعية التي تعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من دون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية من خلال الاستفادة من المصادر المتجددة وتدوير المواد وتقليص النفايات وإعادة الاستخدام للتقليل من التلوث من ناحية وتحسين كفاية الطاقة من ناحية أخرى ، مايؤدي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وكذلك الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة اعتمادا على استخدام تكنولوجيا متوافقة مع البيئة .

ومن التدابير اللازمة للتحول إلى الاستدامة في الصناعة والتصدي لتغير المناخ نذكر :

1. تغير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والانتاج ؛
2. نقل وتطوير التكنولوجيا النظيفة ؛
3. الاهتمام بتطبيق المواصفات والمعايير البيئية ؛
4. تشجيع الاستثمار في الصناعات الخضراء .

إن تبني مفهووم الاستدامة في الصناعة كأحد الخيارات الأساسية المتاحة لتعديل مسار التنمية الصناعية وتعزيز استدامتها وتضمن الاستراتيجيات والخطط والبرامج ما يلزم لذلك مع مراجعة واستحداث التشريعات والسياسات الخاصة بالتنمية الصناعية وتعزيز تطبيق التشريعات البيئية في القطاع الصناعي ودمج قضايا الصناعات الخضراء والإنتاج الأنظف في صلب السياسات الصناعية (تقرير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 2011) (الكبيسي، 2019، صفحة 207)

خاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن التجارة البينية العربية تلعب دورًا حيويًا في دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز القطاعات الاقتصادية الحيوية وزيادة فرص التصدير للمنتجات المحلية. ورغم أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد ساهمت في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أن تحقيق الاستفادة القصوى منها يتطلب توسيع نطاقها ليشمل مجالات جديدة تدعم الاستدامة، لا سيما في قطاعات الطاقة والتجارة والصناعة والزراعة. إن تعزيز ممارسات الاستدامة في هذه القطاعات سيسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولًا، يراعي البعد البيئي والاجتماعي، ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

في الأخير نوصي بضرورة اتخاذ سياسات أكثر تكاملًا وتفعيل آليات تعاون بين الدول العربية لتعزيز التجارة البينية وضمان استدامتها على المدى الطويل.

المراجع والمصادر:

إبراهيم العسل. (1416 هـ / 1996 م). *التنمية في الإسلام (مفاهيم . مناهج وتطبيقات)*. بيروت ،لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 .

أنور عبدالرحمن خليل. (1998). *التجارة البينية بين الدول العربية والتحديات المعاصرة* . بيروت ، لبنان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

تفالي بن يونس ، صافي أحمد . (عدد1 المجلد8, 2021). محددات التجارة البينية في الدول العربين خلال الفترة (2004،2018). *المالية والأسواق*،.

ثامر محسن ، عبيدة زهير . (مجلد 4 عدد1 جوان, 2021). مستقبل التجارةالعربية البينية بين الواقع والمأمول . *المنهل الاقتصادي* ،

خالد عبدالوهاب البنداري الباجوري. (2019). *آفاق التجارةالعربية البينية في الخدمات* . مصر: اتحاد الغرف العربية.

شوقي احمد دنيا. (2002). *التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي* . مدينة نصر القاهرة ، مصر: كلية التجارة جامعة الأزهر.

صبري حسن. (2022). التجارة العربية البينية واوضاع العمالة المصرية قطاع النسيج انموذجا. *منصة العدالة الاجتماعية*.

عارف حسن عبدالله الشعبي وآخرون. (المجلد 14 عدد 2 أبريل , 2023). التحارة البيينة بين الدول العربية :آفاق وآمال. *إدراة البحوثالمؤسسية بالأكاديمية العربية للعلوم والكنولوجيا والنقل البحري*.

عامر خضير الكبيسي. (2019). *دراسات حول مداخل التنمية المستدامة*. الرياض السعودية: دار جامعة نايف للنشر.

عبد الهادي عبدالحميد الصالح. (1432هـ/2011م). *المشروعات الوقفية والتوسع في مفهوم مقاصد الواقفين*. الكويت: مكتبة الكويت الوطنية ، ط 1.

عبدالله خبابة. (2014). *تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية* . الاسكندرية ، مصر : دار الجامعة الجديدة .

عزالدين بوحبل. (بلا تاريخ). التجارة البينية العربية بين المعطيات الإقليمية والإملاءات الدولية . *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*

محمود بيبيلي ، هاجر بغاصة . (2008). *أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل*. سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية .

مدحت ابو النصر،ياسمين مدحت محمد. (ط1 / 2017 بتصرف). *التنمية المستدامة (مفهومها ،أبعادها ، مؤشراتها)*. القاهرة - مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.